والواضح من نص القرار ان حق التجول مشروط على صعيدي الزمان والمكان ، فمدة سريان مفعول القرار هي فترة شهر رمضان فقط ، وايام عيد الفطر . اما على صعيد المكان فالقرار يشترط بأن يكون التجول « داخل » المدن والقرى والمخيمات .

من المعروف ان نقابة معلمي مدارس اللاجئين كانت واجهة علنية لحزبي الاخوان المسلمين والشيوعيين ، اللذين كانا يمارسان نشاطهما السياسي والتعبوي من خلالها . وقد أدت النقابة ، من خلال هيئتها الادارية ، دورا مهما في محاربة مشاريع التوطين ، وفي انتفاضة آذار ، ولذا فقد شملتها الاجراءات القمعية ، واصدر الحاكم الاداري العام قرارا، بموجبه « توقف اجراءات تسجيل نقابة معلمي مدارس اللاجئين » ، و « تحل النقابة المذكورة فورا » . و « يتولى حاكم اداري غزة اتخاذ اجراءات الحل والتحفظ على اموال هذه النقابة وموجوداتها وتصفية اعمالها وحصر صافي الاموال للتصرف في شأنها » (١٤) .

ولم يكن ممكنا التحايل على هذا القرار ، لانه كان معطوفا على قرار صادر في ١٩٥٤/١١/١٥ ، بمناسبة الغاء تصاريح عمل النوادي التي كانت تابعة للاحزاب الممنوعة ، حيث أعطى القرار المذكور الحاكم الاداري حق الغاء اي ناد « اذا كان قد انشىء بقصد احياء ناد اخر سبق اغلاقه او بقصد اتخاذه ستارا لذلك » (١٥) .

كما صدر قرار ثالث ، في التاريخ نفسه ، وعن الجهة نفسها ، يلغي حق الاضراب والتظاهر . وقد وسعت احدى فقرات قرار سابق بحيث شملت « التحريض على الاضراب والاعتصام بأي شكل او وسيلة او الحض على تقديم الشكايات الجماعية او الوقوف موقفا عدائيا من الهيئات المعترف بها في هذه المنطقة ، او العمل بأي شكل او وسيلة على بث الدعوة للتظاهر او الاخلال بالامن او احداث شغب او استعمال العنف » (١٦) .

على الرغم من الاجراءات القمعية التي واجهت بها الادارة المصرية انتفاضة آذار ، بدأ بالاعتقال ، مرورا بحل الجمعيات والنوادي ، وانتهاء بالغاء حق التظاهر والاضراب اضافة الى حظر التجول ، كان الموقف الجماهيري ملتفا حول اهداف الانتفاضة ، ولم تستطيع الحكومة المصرية ان تتراجع عن الالتزامات التي قطعتها على نفسها . وعلى العكس من المرات السابقة ، حيث كانت الجماهير تتخذ موقفا سلبيا ولا مباليا ازاء الاعتقالات التي كانت تقوم بها الادارة المصرية ضد قوى المعارضة ، حظي موضوع المعتقلين ، هذه المرة ، باهتمام وعطف كبيرين ، تمثل في المحاولات التي جرت